

بطلت وإذا تزوج امرأة على شفيع أخذه الشفيع
بمهر المثل وإن كان الشفعاء جماعة أقسموها
على قدر الأمتلاك فصل والفرأرض أربعة
شروط أن يكون على ناض من الذمراهم
والذنانير وأن يأذن رب المال للعامل
في التصرف مطلقا أو فيما لا ينقطع وجوده
غالب وأن يشترط له جزء معلوم من الربح
وأن لا يقدر بمدة ولا ضمان على العامل
الأبعد وإن واد حصل ربح أو خسرات
خير للخسران بالربح فصل والمسافة
جائزة على التحل والكريم ولها شرطان
أحدهما أن يقدرها بمدة معلومة
والثاني أن يعين للعامل جزءا معلوما
في الثمرة ثم العمل فيها على ضربين

على

عمل يعود نفعه إلى الثمرة فهو على العامل
وعمد يعود نفعه إلى الأرض فهو على رب
المال فصل وكلما أمكن الانتفاع به
مع بقاء عينه صححت إجارته إذا قدر
منفعته بأحد أمرين مدة أو عمل أو ظلا
فها يقتضي تحصيل الأجرة إلا أن يشترط
التأجيل ولا تبطل الإجارة بموت أحد
التعاقدين وتبطل بتلف العين المسنة
جزة ولا ضمان على الأجير إلا بعدوان
فصل والبعالة جائزة وهو أن يشترط
في مراد صاحبه عوضا معلوما فإذا أدرتها
استحق المأذون ذلك العوض للشرط

٢٢